

Distr.: Limited
15 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٣ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

قطر: مشروع قرار*

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٢٠٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها بالكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تحيط علما بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية^(٢)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.02/II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

وإذ تحيط علماً أيضاً بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣)،
وإذ تحيط علماً كذلك ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٤) لصالح أقل البلدان
نمواً، وتحيط علماً بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤^(٥)،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الدوحة^(٦) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة
التجارة العالمية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وإذ ترحب بالقرار الذي اعتمده في هذا
السياق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علماً بتوافق آراء ساو باولو الذي اعتمده الدورة الحادية عشرة لمؤتمر
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما الفقرات المتعلقة بالسلع الأساسية^(٧)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الحادية
والخمس^(٨)،

وإذ تسلّم بأن أسعار السلع الأساسية تُعتبر عنصراً مهماً للبلدان الفقيرة
المتقلبة بالديون التي تعتمد على السلع الأساسية في تأمين قدرتها على تحمّل الديون في
الأجل الطويل،

وإذ تحيط علماً بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة
عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٩): بعد مرور
خمسة سنوات^(١٠)، التي تعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقير،

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D.27.

(٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٧) TD/412، الجزء الثاني.

(٨) A/59/15 (Part V). للاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة
والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٠) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه
٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل، انظر أيضاً A/57/499، المرفق.

وإذ تسلّم بأن التغييرات الهيكلية في أسواق السلع الأساسية الدولية، ولا سيما زيادة التركيز في التجارة والتوزيع تشكل تحديات جديدة لصغار المزارعين ومنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج التنوع القابلة للبقاء، والتي تُعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين فرص وصول سلعها الأساسية إلى الأسواق،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية^(١١) بما في ذلك أنه رغم تحسُّن أسعار بعض السلع الأساسية ظلت الأسعار الحقيقية لسلع أخرى تتجه نحو الانخفاض؛

٢ - تسلّم بأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الأساسي لعائدات التصدير وفرص العمل وإدراج الدخل والمدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛

٣ - تعيد تأكيد أهمية زيادة المساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنوع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٤ - تؤكد الحاجة إلى أن تقوم البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بذل الجهود لمواصلة الترويج لسياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجع على تنوع وتحرير قطاعي التجارة والتصدير وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٥ - تؤكد من جديد أن كل بلد يتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وتسلّم بأن البيئة المواتية الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي تشمل، في جملة أمور، إطارا سليما للاقتصاد الكلي؛ وأسواقا تنافسية وتعريفا واضحا لحقوق الملكية؛ وبيئة استثمارية جذابة، وإدارة جيدة وغيابا للفساد، وسياسات تنظيمية جيدة الصياغة تحمي الصالح العام وتولّد الثقة العامة في عمليات السوق؛

٦ - تشجع البلدان النامية على أن تقوم، بدعم ملائم من البلدان المانحة والمجتمع الدولي، على أن تقوم بصياغة سياسات محددة للسلع الأساسية من أجل المساهمة في تيسير توسيع التجارة، وخفض أوجه الضعف، وتحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي من خلال ما يلي:

(١١) A/59/304

- (أ) هئية بيئة مواتية تشجع مشاركة المنتجين الريفيين وصغار المزارعين؛
- (ب) مواصلة تنوع قطاع السلع الأساسية وتعزيز قدرته على المنافسة في البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية؛
- (ج) زيادة تطوير التكنولوجيا وتحسين نظم المعلومات والمؤسسات والموارد البشرية؛

٧ - تلاحظ أن ضعف القدرات المؤسسية والتقنية في كثير من البلدان يحد من طاقاتها في مجال العرض وقدرتها على التكيف، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لمعالجة فقدان قدرتها على المنافسة والاتجاهات السلبية في إنتاج وتجارة السلع الأساسية، ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية دعماً لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات سلسلة السلع الأساسية، وترحب بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد؛

٨ - تؤكد أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل دعم الزراعة والتنمية الريفية، وتدعو البلدان النامية إلى إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والريفية في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو ومجتمع المانحين إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى هذين القطاعين في البلدان النامية، بتقديم الدعم المالي والتقني للأنشطة الرامية إلى معالجة قضايا السلع الأساسية، ولا سيما احتياجات ومشاكل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٩ - ترحب بالقرار الذي اتخذته أعضاء منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتشدد على أهمية الاختتام الناجح لبرنامج عمل الدوحة^(٦)؛

١٠ - تكرر تأكيد أهمية توسيع التجارة والاستثمار في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب؛

١١ - تشير إلى إمكانات التكامل والتعاون الإقليمي لتحسين فعالية القطاعات التقليدية للسلع الأساسية ودعم جهود التنويع؛

١٢ - تدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتوفير فرص وصول منتجات البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم أو الحصص الجمركية إلى أن تفعل ذلك، وتشجع البلدان النامية التي يكون في مقدورها أن تفعل ذلك على المساهمة في تحسين فرص أقل البلدان نمواً في الوصول إلى الأسواق؛

١٣ - تسلّم أيضاً بأن البلدان المتقدمة النمو تحظى بثلاثي واردات السلع الأساسية غير الوقودية في العالم، وتعرب عن الحاجة الماسة لاعتماد سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين عمل أسواق السلع الأساسية، عن طريق آليات فعالة وشفافة لتشكيل الأسعار

تشمل بورصات السلع الأساسية واستخدام أدوات مجدية وفعالة لإدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية؛

١٤ - تسلّم أيضا بأن متطلبات الأسواق يمكن أن تشكل تحديات هائلة بالنسبة للبلدان النامية المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما لصغار المزارعين فيها، وتحث البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات الملائمة لتمكين هؤلاء المنتجين من الانضمام إلى سلاسل العرض العالمية وتيسير مشاركتهم الفعالة في سلاسل العرض، وتدعو القطاع الخاص إلى تعزيز الشراكات التي تيسر مشاركة صغار المنتجين بفعالية في سلاسل العرض؛

١٥ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على أن تعمل ضمن ولاياتها على تعزيز جهودها لتيسير الاستفادة من الأدوات القائمة على أساس السوق والمتابعة الدقيقة من أجل إدارة مخاطر السلع الأساسية التي تنجم عن تقلبات الأسعار والكوارث الطبيعية، ومعالجة مشاكل السلع الأساسية في البلدان النامية؛

١٦ - تأسف لأن مشاريع التخفيف من نقص العائدات لم تحقق الأهداف المتوخاة منها أصلا، وتحث الحكومات والمنظمات المالية الدولية على مواصلة تقييم فعاليتها، بما في ذلك الجوانب التشغيلية لنظم التعويض التمويلي عن النقص في عائدات التصدير، ومدى تلاؤمها مع احتياجات المستعملين وتشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية من تأمين أنفسهم ضد المخاطر، بما في ذلك ضد الكوارث الطبيعية؛

١٧ - تكرر تأكيد أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معالجة قضايا السلع الأساسية بطريقة شاملة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام توافق آراء ساو باولو، وتدعو الشركاء الإنمائيين في هذا الصدد إلى تقديم الموارد اللازمة لتمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الاضطلاع بهذه الأنشطة؛

١٨ - تلاحظ مع القلق أن الأسعار الحقيقية لبعض السلع الأساسية لا تزال تتجه نحو الانخفاض، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تقوموا، كل ضمن ولايته، باستكشاف السبل الملائمة لمعالجة هذه المشكلة وتحديد أفضل الممارسات لمعالجة حالات استمرار الإفراط في العرض؛

١٩ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة عمله بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما فيهم البلدان والمنظمات المانحة من أجل التشغيل الفعال لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي دشنت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتدعو الأطراف المهتمة إلى تقديم الدعم المالي الطوعي من أجل تشغيلها بفعالية؛

٢٠ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وفي هذا الصدد، تشجعه على أن يقوم بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات ذات الصلة الأخرى بمواصلة تعزيز الأنشطة التي يشملها حسابه الثاني في البلدان النامية. بمفهومه لسلسلة العرض القائم على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين موثوقية العرض، وتعزيز التنويع والقيمة المضافة، وتحسين التنافس في مجال السلع الأساسية وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة التصدير وتأمين المشاركة الفعالة من قبل جميع أصحاب المصلحة؛

٢١ - تدعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كل ضمن ولايته، والمناخين الآخرين بالعمل على تكثيف دعمهم لتمويل تنويع السلع الأساسية بالتركيز على تنمية قدرة القطاع الخاص وتعزيز المؤسسات السوقية وتنظيم رابطات قوية لمنتجي السلع الأساسية وإسناد الدور الملائم للمنتجين، بمن فيهم النساء وصغار المزارعين، وإنشاء هياكل أساسية رئيسية وحفز الاستثمار؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً عن تنفيذ القرار الحالي وعن اتجاهات وتوقعات السلع الأساسية في العالم؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون "السلع الأساسية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".